https://doi.org/10.61353/ma.0230145

الدبلوماسية الإنسانية ودورها في إدارة أزمات اللاجئين: دراسة حالة الروهينغا ٢٠١٧ - ٢٠٢٣

Humanitarian Diplomacy and Its Role in Managing Refugee Crises: A Case Study of the Rohingya (2017–2023)

أ.م.د أوراد محمد مالك
جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية/ قسم الدراسات الدولية
Awrad.m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٥/١١/٢٣ تاريخ ارجاع البحث ٢٠٢٥/١٢/٣ تار يخ قبول البحث ٢٠٢٥/١٢/٢٠

يتناول البحث موضوع الدبلوماسية الإنسانية ودورها في إدارة أزمات اللاجئين من خلال أزمة الروهينغا بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٣، مسلطاً الضوء على كيفية توظيف الجهود الدبلوماسية ذات الطابع الإنساني في التعامل مع واحدة من أعقد الأزمات المعاصرة ، يستعرض البحث مسار الأزمة منذ موجات العنف في ميانمار وما تبعها من نزوح جماعي إلى بنغلاديش، ودور الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية والإقليمية في تقديم المساعدات وتنسيق الاستجابة الإنسانية ، كما يناقش البحث التحديات التي واجهت هذه الجهود، مثل ضعف الموقف الدولي الموحد وتغليب المصالح السياسية على الاعتبارات الإنسانية، مما أدى إلى محدودية تأثير الدبلوماسية الإنسانية في إيجاد حلول دائمة للأزمة، ويخلص إلى أن هذه الدبلوماسية إسهمت في تخفيف المعاناة الإنسانية مؤقتاً لكنها فشلت في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة وضمان عودة اللاجئين بكرامة وأمان.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الإنسانية، إدارة الأزمات، أزمة اللاجئين، الروهينغا.

study examines the topic of humanitarian diplomacy and its role in managing refugee crises, focusing on the Rohingya crisis between 2017 and 2023. It highlights how humanitarian-oriented diplomatic efforts were employed to address one of the most complex contemporary crises. The research traces the trajectory of the crisis, from the waves of violence in Myanmar to the subsequent mass displacement to Bangladesh, and explores the role of the United Nations, as well as international and regional humanitarian organizations, in providing aid and coordinating the humanitarian response. The study also discusses the challenges faced by these efforts, such as the lack of a unified international stance and the prioritization of political interests over humanitarian considerations, which limited the effectiveness of humanitarian diplomacy in achieving sustainable solutions. It concludes that while humanitarian diplomacy contributed to temporarily alleviating human suffering, it failed to address the root causes of the crisis and to ensure the dignified and safe return of refugees.

Keywords: Humanitarian diplomacy, crisis management, refugee crisis, Rohingya**.**

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230145

المقدمة

أولاً: موضوع البحث

تشكل أزمات اللاجئين واحدة من أبرز التحديات الإنسانية في النظام الدولي المعاصر، إذ لم تعد مجرد قضايا محلية، أو إقليمية، بل تحولت إلى أزمات عالمية ذات أبعاد سياسية، وأمنية، واقتصادية، ومن بين هذه الأزمات البارزة برزت أزمة الروهينغا التي اندلعت بشكل حاد عام ٢٠١٧، عندما تعرضت هذه الأقلية المسلمة في ميانمار لحملات اضطهاد ممنهجة دفعت مئات الآلاف منهم إلى النزوح القسري نحو بنغلاديش ودول مجاورة، مما أثار اهتمام المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية.

برز مفهوم الدبلوماسية الإنسانية بعده أحد الأدوات الفاعلة للتعامل مع هذه التحديات، فالدبلوماسية الإنسانية تقوم على توظيف الأدوات الدبلوماسية التقليدية، مثل التفاوض والضغط الدولي، جنبًا إلى جنب مع الآليات الإنسانية المتمثلة في توفير المساعدات، وضمان الحماية القانونية، والعمل على تهيئة الظروف الملائمة لإيجاد حلول دائمة لقضايا اللاجئين، وهي بذلك تمثل تقاطعًا بين السياسة والإنسانية، وتسعى لتخفيف معاناة الفئات المستضعفة مع الحفاظ على مبادئ الحياد والإنسانية.

غير أن دور الدبلوماسية الإنسانية في أزمات اللاجئين، ومنها: أزمة الروهينغا، ظل محدودًا ومتأثرًا بعوامل متعددة؛ مثل تضارب مصالح الدول الكبرى، وضعف آليات الالتزام الدولي، فضلاً عن تعقيدات الأوضاع الداخلية في الدول المعنية، ومع ذلك، تبقى الدبلوماسية الإنسانية إحدى السبل التي تحاول من خلالها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية إيجاد موازنات بين العمل الإغاثي والضغط السياسي لمعالجة جذور الأزمات.

ثانيًا: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على الدبلوماسية الإنسانية كآلية دولية لمعالجة أزمات اللاجئين، مع تقديم دراسة تطبيقية على أزمة الروهينغا، مما يُسهم في فهم حدود وفاعلية هذه الدبلوماسية، ويفيد صانعي القرار والباحثين في وضع إستراتيجيات أكثر فاعلية للتعامل مع الأزمات الإنسانية.

ثالثاً: هدف البحث

يسعى البحث إلى تحليل دور الدبلوماسية الإنسانية في إدارة أزمات اللاجئين بشكل عام، وتقييم فاعليتها وحدودها في حالة أزمة الروهينغا (٢٠١٧–٢٠٢٣)، من أجل إبراز التحديات، واستخلاص الدروس التي يمكن أن تفيد في تطوير استجابات أكثر فاعلية للأزمات الإنسانية المستقبلية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230145

رابعًا: إشكالية البحث

تواجه الدبلوماسية الإنسانية تحدياً أساسياً يتمثل في قدرتها على الموازنة بين الأبعاد الإنسانية، والسياسية عند إدارة أزمات اللاجئين، ورغم ما توفره من آليات للتخفيف من المعاناة الإنسانية، إلا أن فاعليتها كثيراً ما تصطدم بمعوقات تتعلق بتضارب المصالح الدولية، وضعف الالتزامات القانونية، ومن هنا يطرح البحث التساؤلات الآتية: إلى أي مدى تمكنت الدبلوماسية الإنسانية من إدارة أزمة لاجئي الروهينغا خلال المدة ٢٠١٧—٢٠٢٣؟، أما السؤالان الفرعيان فهما: ما أبرز الآليات التي اعتمدتها الدبلوماسية الإنسانية في التعامل مع أزمات اللاجئين ؟، وما حدود فاعلية هذه الآليات في أزمة الروهينغا، والتحديات التي واجهتها ؟

خامسًا: فرضية البحث

تستطيع الدبلوماسية الإنسانية أن تسهم في التخفيف من معاناة اللاجئين عبر آليات الدعم، والحماية، إلا أن فاعليتها في حالة الروهينغا (٢٠١٧—٢٠٢٣) بقيت محدودة بسبب التعقيدات السياسية، وتعارض المصالح الدولية، والإقليمية.

سادسًا: منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لشرح مفهوم الدبلوماسية الإنسانية وآلياتها في إدارة أزمات اللاجئين، فضلاً عن منهج دراسة الحالة لتطبيق ذلك على أزمة الروهينغا (٢٠١٧—٢٠٢٣)، مع الاستعانة بالبيانات الصادرة عن الأمم المتحدة، المنظمات الدولية، والتقارير الأكاديمية ذات الصلة.

سابعًا: هيكلية البحث

جاء البحث ليتناول الموضوع عن طريق مبحثين رئيسين يسعيان إلى تحليل أبعاده المختلفة وفهم تطوراته بصورة شاملة : المبحث الأول : الدبلوماسية الإنسانية وإدارة أزمات اللأجئين، الذي يتكون من مطلبي، المطلب الأول: الدبلوماسية الإنسانية والفاعلون الرئيسيون، أما المطلب الثاني : دور الدبلوماسية الإنسانية في إدارة أزمات اللاجئين، أما المبحث الثاني: أزمة الروهينغا ودور الدبلوماسية الإنسانية (٢٠١٧-٢٠٢٣) فيتكون ايضاً من مطلبي، المطلب الأول : جذور أزمة الروهينغا ومساراتها، أما المطلب الثاني: جهود الدبلوماسية الإنسانية تجاه أزمة الروهينغا.

المبحث الأول
الدبلوماسية الإنسانية وادارة أزمات اللأجئين

تعد الدبلوماسية الإنسانية من أبرز أدوات السياسة الدولية في مواجهة الأزمات الإنسانية، إذ تمثل جسرًا بين العمل السياسي، والدعم الإنساني، وتسعى إلى حماية الفئات المستضعفة، بما في ذلك اللاجئين، من الانتهاكات والمعاناة، وتستند هذه الدبلوماسية إلى أسس نظرية متجذرة في مبادئ القانون الدولي

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الإنساني وحقوق الإنسان، كما تتفاعل مع أطر التعاون الدولي، والمنظمات متعددة الأطراف، ويكتسب دور الدبلوماسية الإنسانية أهمية خاصة في إدارة أزمات اللاجئين، إذ تشمل مهامها تقديم المساعدات الإنسانية، وتوفير الحماية القانونية، والعمل على التخفيف من الضغوط الناجمة عن النزوح القسري، فضلاً عن محاولة إيجاد حلول دائمة للأزمات، وعن طريق هذين المطلبين، سيتم توضيح مفهوم الدبلوماسية الإنسانية، وأسسها النظرية أولًا، ثم تحليل دورها وفاعليتها في إدارة أزمات اللاجئين بشكل عام. (خضر، ٢٠٢٢، ص٢٨)

المطلب الأول
الدبلوماسية الإنسانية والفاعلون الرئيسيون

يشكل فهم الدبلوماسية الإنسانية الأساس الذي يمكن من خلاله تقييم دورها في إدارة الأزمات الإنسانية ولا سيما أزمات اللاجئين، فهي ليست مجرد أداة سياسية، بل إطار متكامل يجمع بين المبادئ الإنسانية والسياسات الدولية.

أولاً: تعريف الدبلوماسية الإنسانية

الدبلوماسية الإنسانية هي ممارسة دبلوماسية تسعى إلى حماية حقوق الإنسان، وتخفيف معاناة الأفراد في حالات النزاعات، والأزمات الإنسانية، عن طريق تقديم المساعدات، الحماية القانونية، والضغط السياسي لضمان احترام المبادئ الإنسانية، وهي ممارسة دبلوماسية تسعى إلى حماية حقوق الإنسان، وتخفيف معاناة المدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة، أو الكوارث الإنسانية، سواء كانت طبيعية، أم من صنع الإنسان، وتتمثل رسالتها في الجمع بين العمل السياسي، والالتزام بالمبادئ الإنسانية الأساسية، إذ لا يقتصر دورها على تقديم المساعدات العاجلة فحسب، بل يمتد إلى التفاوض، والضغط على الأطراف المتحاربة لضمان وصول الآمن للمتضررين، والحفاظ على كرامتهم وسلامتهم(سعادي، ٢٠١٩، ص٢٦٥).

تعمل الدبلوماسية الإنسانية على تنسيق جهود الدول، والمنظمات الدولية وغير الحكومية لتوفير الدعم الميداني، واللوجستي، والقانوني، مع التركيز على مبادئ الحياد، والاستقلالية، والإنسانية، وهي بذلك تمثل آلية إستراتيجية تربط بين السياسة، والدبلوماسية التقليدية من جهة، والإنسانية، وحقوق الإنسان من جهة أخرى، لتقديم حلول مؤقتة ودائمة للأزمات الإنسانية، والتخفيف من معاناة اللاجئين، والفئات الأكثر هشاشة في أوقات الأزمات، تاريخياً في أوائل ستينيات القرن التاسع عشر، شهد رجل الأعمال السويسري هنري دونان آثار معركة سولفرينو، وشعر بالفزع من نقص الرعاية الطبية للجنود الجرحى، وقد أرست جهوده في حشد المجتمعات والحكومات المحلية لتقديم مساعدات محايدة وغير متحيزة أسس ما يُعرف اليوم بالدبلوماسية الإنسانية، وأدت مناصرة دونان إلى إنشاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر واعتماد اتفاقية جنيف الأولى عام ١٨٦٤، مما مثّل نقطة تحول في تاريخ الدبلوماسية الإنسانية.(اللاوندي، ٢٠٢٤، ص٧٥٨)

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230145

يُعرّف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر، والهلال الأحمر الدبلوماسية الإنسانية بأنها عملية إقناع صانعي القرار وقادة الرأي بالعمل لصالح الفئات المستضعفة، مع الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية الأساسية (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر، والهلال الأحمر، ٢٠٠٩)، ويشمل ذلك الالتزام بإنقاذ الأرواح، وتخفيف المعاناة، والحفاظ على كرامة الإنسان، وتُوجّه المبادئ الأساسية للدبلوماسية الإنسانية، المستمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الجهات الفاعلة الإنسانية حول العالم.

لذلك تُعد الدبلوماسية الإنسانية بالغة الأهمية في ظل المشهد العالمي المعقد اليوم، إذ غالبًا ما تنطوي الأزمات على جهات فاعلة متعددة وتحديات متداخلة، وتؤدي دورًا مهمًا في التأثير على السياسات والإجراءات التي تؤثر على الفئات السكانية الضعيفة، لا سيما في مناطق النزاع والكوارث، وعن طريق تجاوز التعقيدات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، تُسهم الدبلوماسية الإنسانية في ضمان احترام المبادئ الإنسانية، ووصول المساعدات إلى المحتاجين، تستخدم الدبلوماسية الإنسانية مجموعةً من الأساليب، تشمل التفاوض، والمناصرة والتفاعل العام، وتشمل دبلوماسيةً سريةً، كالمناصرة، والمفاوضات الخاصة، فضلاً عن المناصرة العامة عن طريق الحملات الإعلامية والمشاركة في الفعاليات العالمية، ويعمل الدبلوماسيون الإنسانيون على التأثير على قادة الرأي، وتعبئة الموارد، وتأمين الوصول إلى السكان المتضررين. تعمل الدبلوماسية الإنسانية على مستويات متنوعة، من المستوى المحلي إلى العالمي، وتشمل التفاعل مع الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمعات المحلية، ومعالجة قضايا مثل حل النزاعات، والاستجابة للكوارث، والدفاع عن حقوق الإنسان، ويعمل الدبلوماسيون الإنسانيون في بيئات متنوعة، بدءً من التفاوض على الوصول إلى مناطق النزاع وصولًا إلى التأثير على السياسات في المحافل الدولية (الحمادي، ٢٠٢١، ص٢٢).

ثانياً: تطور المفهوم ضمن العلاقات الدولية والقانون الدولي

ظهر مفهوم الدبلوماسية الإنسانية بشكل متزايد مع تصاعد النزاعات المسلحة، وأزمات اللاجئين في القرن العشرين، إذ اعتمدت الدول، والمنظمات الدولية على أساليب دبلوماسية لإدارة الأزمات بدون التدخل العسكري المباشر، وتأسس هذا المفهوم على مبادئ القانون الدولي الإنساني، واتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية المدنيين واللاجئين، كما تطور ليشمل آليات التعاون بين الدول والمنظمات غير الحكومية لضمان الاستجابة السريعة والفاعلة للأزمات الإنسانية.

تطور مفهوم الدبلوماسية الإنسانية تدريجيًا مع تصاعد النزاعات المسلحة، والأزمات الإنسانية حول العالم، وأصبح أحد الركائز الأساسية في التعامل الدولي مع اللاجئين، والفئات المستضعفة، في البداية، كان التركيز في العلاقات الدولية ينصب على الحلول السياسية، والعسكرية للأزمات، بفي حين كانت الاستجابة الإنسانية محدودة وبشكل غير منسق، ومع مرور الوقت، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، برزت الحاجة إلى

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230145

إطار مؤسسيّ وقانونيّ يربط بين العمل الدبلوماسي والسياسات الإنسانية، الأمر الذي أدّى إلى تأسيس العديد من المنظمات الدولية، والوكالات المتخصصة في إدارة الأزمات الإنسانية، مثل الأمم المتحدة، والصليب الأحمر الدولي.(البوعينين، ٢٠٢٠، ص٣٥)

على صعيد القانون الدولي، ارتبط مفهوم الدبلوماسية الإنسانية ارتباطًا وثيقًا باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية، التي وضعت أسس حماية المدنيين في أوقات النزاع، بما في ذلك اللاجئون والنازحون داخليًا، هذه الاتفاقيات لم تكتفِ بتحديد واجبات الدول تجاه المدنيين فحسب، بل أوجدت أيضًا قاعدة للتعاون الدولي وحق التدخل الإنساني من ضمن شروط محددة، مما أتاح للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ممارسة الضغط الدبلوماسي، والسياسي لضمان تنفيذ الالتزامات الإنسانية.

في العقود الأخيرة، توسع مفهوم الدبلوماسية الإنسانية ليشمل آليات متعددة الأطراف والتنسيق الدولي بين الدول والمنظمات الدولية وغير الحكومية، بحيث لم يعد مقتصرًا على تقديم المساعدات فقط، بل أصبح يشمل التفاوض، التثقيف، وحشد الدعم السياسي، والمالي للمجتمعات المتضررة، كما أصبح الدبلوماسيون، والفاعلون الدوليون يعتمدون على البيانات الميدانية والتحليلات الدقيقة للأزمات لتحديد الإستراتيجيات الأكثر فاعلية، وهو ما يعكس تحول الدبلوماسية الإنسانية من نشاط ثانوي إلى عنصر محوري في سياسة إدارة الأزمات العالمية. إن تطور الدبلوماسية الإنسانية يعكس الانتقال من مفهوم محدود ومجزأ في العلاقات الدولية إلى آلية متكاملة تربط بين القانون الدولي، والسياسة، والدعم الإنساني الفاعّل، مما جعلها أداة لا غنى عنها في إدارة أزمات اللاجئين، والمعاناة الإنسانية بشكل عام.(العدوان، ٢٠١٦، ص١١٢)

ثالثاً: الفاعلون الرئيسيون

١ – الأمم المتحدة: تؤدي دورًا محوريًا من خلال وكالاتها مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي، إذ تنسق الجهود الدولية لتقديم المساعدات، وحماية اللاجئين. تُعد الأمم المتحدة الركيزة الأساسية في ممارسة الدبلوماسية الإنسانية على المستوى الدولي، إذ تؤدي دور الوسيط والمنسق بين الدول والمنظمات الإنسانية لتقديم المساعدات، وحماية المدنيين والفئات الأكثر هشاشة في أوقات الأزمات، وتُشرف الأمم المتحدة على عدد من الوكالات المتخصصة التي تُعنى بالشؤون الإنسانية، أبرزها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وتوفر هذه الوكالات الدعم المباشر للاجئين والمشردين داخليًا، وتنسق الجهود بين مختلف الفاعلين لضمان فاعلية الاستجابة الإنسانية.(الشمري، ٢٠١٩، ص٨٧)

تستخدم الأمم المتحدة أدوات دبلوماسية متعددة لتحقيق أهدافها، من بينها التفاوض مع الدول المعنية، والضغط السياسي على الأطراف المتحاربة للامتثال للقانون الدولي الإنساني، وحشد الدعم المالي والمادي من الدول المانحة والمؤسسات الدولية، ويكمن جوهر الدبلوماسية الإنسانية للأمم المتحدة في قدرتها

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

على الجمع بين العمل الإنساني والسياسة الدولية بطريقة متوازنة، إذ لا يقتصر دورها على تقديم المساعدات فقط، بل يمتد إلى حماية حقوق الإنسان وضمان سلامة اللاجئين والمتضررين، مع تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات غير الحكومية لتخفيف معاناتهم على نحو مستدام، وقد أظهرت تجربة الأمم المتحدة في أزمات اللاجئين حول العالم، مثل أزمة الروهينغا وسوريا وأفريقيا الوسطى، كيف يمكن للمنظمة أن تعمل كحلقة وصل بين المجتمع الدولي والمجتمعات المتضررة، وأن تسهم في توفير إطار متكامل للتدخل الإنساني الذي يجمع بين القانون الدولي، والسياسة، والإنسانية.(الزيادات، ٢٠١٨، ص١٣٤)

٢- المنظمات الدولية : مثل الصليب الأحمر ومنظمات حقوق الإنسان، التي تسهم في تقديم الدعم الميداني، وتوثيق الانتهاكات، مع العمل كحلقة وصل بين المجتمع الدولي والضحايا، تؤدي المنظمات الدولية دورًا محوريًا في دعم الدبلوماسية الإنسانية عن طريق تقديم المساعدات المباشرة وتنسيق الجهود الدولية لمواجهة الأزمات الإنسانية، وحماية المدنيين والفئات الأكثر ضعفًا، ومن أبرز هذه المنظمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، إلى جانب عدد من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وتتميز هذه المنظمات بقدرتها على التحرك بسرعة في مناطق النزاع وتقديم دعم متنوع يشمل الغذاء، والدواء، والإيواء، والمساعدات اللوجستية، فضلاً عن خدمات الحماية القانونية، والتعليمية، والصحية.

تعمل المنظمات الدولية أيضًا كحلقة وصل بين المجتمع الدوليّ، والدول المتضررة، وتسهم في جمع البيانات وتحليل الاحتياجات الإنسانية، ما يُمكّن صانعي القرار والفاعلين الدوليين من وضع خطط استجابة أكثر فاعلية، كما أنها تعتمد على آليات دبلوماسية متعددة، مثل التفاوض مع الأطراف المحلية والدولية، وحشد الدعم المالي والسياسي من الدول المانحة، وممارسة الضغط الأخلاقي، والقانوني لضمان التزام الأطراف بالقوانين الإنسانية الدولية. (الزعبي، ٢٠١٧، ص٩٨)

وعلى الرغم من قدرتها على تحقيق تأثير ملموس، تواجه المنظمات الدولية تحديات كبيرة، أبرزها محدودية الموارد، صعوبة الوصول إلى مناطق النزاع، والتضارب بين المصالح السياسية للدول المختلفة، ومع ذلك، فإنّ مساهمتها تظل أساسية في إطار الدبلوماسية الإنسانية، إذ توفر استجابة ميدانية فورية وتضمن حماية المدنيين والمجتمعات المتضررة، مع العمل على تعزيز التعاون الدولي وإرساء أسس للسلام والاستقرار الإنساني على المدى الطويل.

٣- الدول : تتدخل الدول بطرائق مختلفة، سواء عن طريق تقديم الدعم المالي، المساعدات الإغاثية، أم الضغط السياسي على الدول المتسببة في الأزمات، تؤدي الدول دورًا مركزيًا في ممارسة الدبلوماسية الإنسانية، فهي الفاعل الأساسي الذي يمتلك القدرة على تقديم الدعم المالي، والسياسي، والمادي للمجتمعات المتضررة، فضلاً عن قدرتها على التأثير على الأطراف المتحاربة من خلال السياسات الخارجية والضغط الدبلوماسي، ويشمل دور الدول تقديم المساعدات الإنسانية المباشرة، سواء عبر سفاراتها، أم من خلال

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230145

وكالات المساعدات الرسمية مثل الوكالات التنموية، فضلاً عن التعاون مع المنظمات الدولية وغير الحكومية لضمان وصول الدعم إلى المستفيدين بشكل فعال وآمن.(المهدي، ٢٠١٨، ص٧٦)

كما تعتمد الدول على آليات متعددة لتحقيق أهداف الدبلوماسية الإنسانية، منها التفاوض مع الدول أو الجماعات المسلحة لحماية المدنيين، والمشاركة في المؤتمرات الدولية لتنسيق جهود الإغاثة، وحشد الدعم المالي والسياسي من خلال المنظمات الإقليمية، والدولية، وعن طريق هذه الآليات، يمكن للدول أن توازن بين مصالحها الوطنية والالتزام بالمبادئ الإنسانية، مما يُسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي، وحماية حقوق اللاجئين والفئات الأكثر ضعفًا، وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للدول، إلا أن دورها قد يتأثر بعوامل سياسية داخلية، أو إقليمية، مثل تضارب المصالح، أو ضعف الإرادة السياسية، أو قيود الموارد، ومع ذلك، يظل تفاعل الدول مع الدبلوماسية الإنسانية عاملاً محوريًا لنجاح أي تدخل إنساني، إذ تعمل كحلقة وصل بين المجتمع الدوليّ، والمجتمعات المتضررة، وتوفر الدعم الحيوي الذي لا يمكن للمنظمات الدولية، أو غير الحكومية وحدها تحقيقه، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في إدارة الأزمات الإنسانية، وحماية اللاجئين.(الحسيني، ٢٠٢٠، ص١٠٢)

٤– المنظمات غير الحكومية : تؤدي دورًا تكميليًا مهمًا، إذ توفر المساعدات الإنسانية المباشرة، وتراقب الامتثال للمعايير الإنسانية، وتضغط على صناع القرار لتحسين الأوضاع الإنسانية، تؤدي المنظمات غير الحكومية دورًا أساسيًا ومكملًا في ممارسة الدبلوماسية الإنسانية، إذ تعد عنصرًا حيويًا في تقديم المساعدات المباشرة للفئات المتضررة من النزاعات والكوارث الإنسانية، وتتميز هذه المنظمات بمرونتها وسرعة تحركها، مما يسمح لها بالوصول إلى المناطق الأكثر هشاشة، وصعوبة وصول الفاعلين الدوليين إليها، وتشمل أنشطتها تقديم الغذاء، والماء، والرعاية الصحية، والإيواء، فضلاً عن الدعم التعليمي، والنفسي للمتضررين، بما يسهم في تخفيف معاناتهم بشكل ملموس وفوري.(النجار، ٢٠١٩، ص٨٨)

تؤدي المنظمات غير الحكومية دور الوسيط بين المجتمعات المحلية، والدول أو المنظمات الدولية، وتقوم بتقديم معلومات دقيقة عن احتياجات السكان على الأرض، مما يساعد في صياغة سياسات واستراتيجيات استجابة أكثر فعالية، وتشارك هذه المنظمات أيضًا في جهود التثقيف، والتوعية بحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية، وتسعى إلى حشد الدعم المالي والسياسي من المجتمع الدولي والجهات المانحة، وعلى الرغم من أن قدراتها محدودة نسبيًا مقارنة بالدول، أو المنظمات الدولية، إلا أن تأثيرها في تعزيز الدبلوماسية الإنسانية كبير، لأنها توفر المرونة والفاعلية على الأرض، وتعمل على مراقبة الامتثال للمعايير الإنسانية، والضغط على الأطراف المعنية لتحسين أوضاع المدنيين واللاجئين، وهكذا، تمثل المنظمات غير الحكومية جزءً لا غنى عنه في آلية الدبلوماسية الإنسانية، إذ تكمل جهود الفاعلين الدوليين وتُسهم في تحقيق حماية أفضل للفئات الأكثر ضعفًا خلال الأزمات الإنسانية.(القحطاني، ٢٠٢١، ص١٢١)

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230145

يمكن القول إنّ الدبلوماسية الإنسانية تمثل أحد الركائز الأساسية في إدارة الأزمات الإنسانية وحماية حقوق اللاجئين، والفئات الأكثر ضعفًا، فهي تجمع بين العمل السياسي والالتزام بالمبادئ الإنسانية الأساسية، وقد أبرزت دراسة مفهومها وأسسها النظرية، تطورها من ضمن العلاقات الدولية والقانون الدولي، ودور الفاعلين الرئيسين مثل الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والدول، والمنظمات غير الحكومية، مدى تعددية آلياتها وفاعليتها في مختلف السياقات الإنسانية، كما أظهر التحليل أن نجاح الدبلوماسية الإنسانية يعتمد على التنسيق بين هؤلاء الفاعلين، وتوافر الإرادة السياسية، والالتزام بالقوانين الدولية، مع ضرورة مواجهة التحديات مثل تضارب المصالح، أو محدودية الموارد، وبذلك، تشكل الدبلوماسية الإنسانية إطارًا متكاملًا يمكن عن طريقه التخفيف من معاناة اللاجئين، وتحقيق حلول مستدامة للأزمات الإنسانية، مما يجعلها أداة حيوية لأيّ استراتيجية دولية تسعى إلى حماية حقوق الإنسان، وإدارة الأزمات بشكل فاعل.

المطلب الثاني
دور الدبلوماسية الإنسانية في ادارة أزمات اللاجئين

تُعد الدبلوماسية الإنسانية أحد أبرز الأدوات الحديثة في العلاقات الدولية، إذ تسعى إلى الجمع بين البعد الإنساني والبعد السياسي في معالجة القضايا المعقدة الناشئة عن الحروب، والصراعات، وتبرز أهميتها في إدارة أزمات اللاجئين من خلال توفير قنوات للحوار، وتنسيق الجهود بين الدول والمنظمات الدولية، وضمان احترام حقوق الإنسان وحماية الفئات الأكثر هشاشة، فالدبلوماسية الإنسانية لا تقتصر على تقديم المساعدات فحسب، بل تسعى إلى بناء تفاهمات دولية مستدامة تضمن إيجاد حلول طويلة الأمد لقضية اللجوء، بما يحفظ كرامة اللاجئين ويعزز الأمن والاستقرار الدوليين.

أولاً: آليات عمل الدبلوماسية الإنسانية في إدارة أزمات اللاجئين

تنطلق الدبلوماسية الإنسانية في إدارة أزمات اللاجئين من مجموعة آليات عملية تشكل أدوات رئيسة للتعامل مع التحديات الناشئة عن النزوح القسري، هذه الآليات لا تقتصر على تقديم العون المادي، بل تمتد لتشمل التفاوض السياسي، واستخدام أدوات الضغط، وتوفير الحماية القانونية، بما يضمن معالجة شاملة لأبعاد الأزمة، ويمكن توضيح أبرز هذه الآليات كالآتي: (الحميدي والنجار، ٢٠١٨، ص٥٩)

١ – المساعدات الإنسانية: تعد المساعدات الميدانية من أبرز أدوات الدبلوماسية الإنسانية، وتشمل توفير الغذاء، المأوى، الرعاية الصحية، والتعليم للاجئين، هذه المساعدات تسهم في التخفيف من حدّة الأزمة، وتمنع تفاقم المعاناة الإنسانية، وتشكل قاعدة للجهود اللاحقة في مجال إعادة التوطين، أو العودة الطوعية.

٢ – التفاوض: يمثل التفاوض أداة جوهرية لضمان التنسيق بين الدول المستضيفة، والمنظمات الدولية، والدول المانحة، وعن طريق التفاوض يتم التوصل إلى اتفاقيات بشأن توزيع الأعباء، وتسهيل مرور

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230145

المساعدات، وتأمين ممرات إنسانية آمنة، وهو ما يعزز قدرة المجتمع الدوليّ على الاستجابة السريعة والمنظمة للأزمات.

٣– الضغط السياسي: تُستخدم الدبلوماسية الإنسانية أحيانًا كوسيلة للضغط على الحكومات، أو الأطراف المتنازعة من أجل احترام القوانين الدولية الإنسانية، وضمان وصول المساعدات، أو وقف الانتهاكات بحق اللاجئين، وقد يأخذ هذا الضغط شكل بيانات دولية، عقوبات دبلوماسية، أو حتى ربط المساعدات بالتزامات محددة.

٤– الحماية القانونية: تشكل الحماية القانونية إحدى الركائز الأساسية في التعامل مع أزمة اللاجئين، إذ تضمن تطبيق اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ الخاص بوضع اللاجئين، فضلاً عن القوانين الوطنية للدول المضيفة، ويشمل ذلك حماية اللاجئين من الإعادة القسرية، وتوفير حقوق أساسية مثل التعليم والعمل والرعاية الصحية.

ثانياً: النجاحات والحدود في أزمات لاجئين أخرى (نماذج مختصرة)

لم تكن الدبلوماسية الإنسانية مساراً ثابتاً يحقق النجاح الكامل في كل أزمة لاجئين، بل تباينت نتائجها تبعاً لخصوصية كل حالة، وظروفها السياسية والأمنية، ومواقف الأطراف الفاعلة فيها، ففي بعض الأزمات حققت هذه الدبلوماسية نجاحات بارزة تمثلت في فتح ممرات آمنة، أو توفير برامج إعادة توطين، أو تعزيز التضامن الدولي، في حين في أزمات أخرى اصطدمت بحدود ومعوقات، مثل غياب الإرادة السياسية، أو تضارب المصالح الدولية، أو ضعف التمويل، ما أدى إلى استمرار معاناة اللاجئين، ومن هنا تأتي أهمية دراسة نماذج مختصرة من أزمات مختلفة لإبراز ما تحقق من إنجازات، وما واجهته من تحديات وحدود.

١– أزمة اللاجئين السوريين : مثّلت الدبلوماسية الإنسانية أحد أبرز مسارات التدخل الدولي، إذ تمكنت من حشد دعم واسع عبر الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتأمين المساعدات الغذائية، والصحية، والتعليمية لملايين اللاجئين في دول الجوار مثل: تركيا، ولبنان، والأردن، كما إسهمت المفاوضات في إنشاء ممّرات إنسانية مؤقتة، وبرامج لإعادة التوطين في أوروبا وكندا، ومع ذلك، واجهت هذه الجهود حدوداً واضحة تمثلت في ضعف تقاسم الأعباء بين الدول، واستغلال بعض الأطراف قضية اللاجئين كورقة ضغط سياسي، إلى جانب محدودية الموارد المالية مقارنة بحجم الكارثة.(الحديني و الشيمي، ٢٠٢٤)

٢– أزمة رواندا عام ١٩٩٤: برزت الدبلوماسية الإنسانية في التحرك السريع لإغاثة مئات الآلاف من اللاجئين الهاربين من الإبادة الجماعية، تمكنت المنظمات الدولية، والصليب الأحمر من إقامة مخيمات ضخمة في الكونغو وتنزانيا، وتوفير مساعدات عاجلة حالت دون انهيار الوضع الإنساني بالكامل، غير أن هذه الجهود واجهت أيضاً حدودًا صعبة، أبرزها تداخل الشأن الإنساني مع الاعتبارات الأمنية، إذ تحولت بعض

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230145

المخيمات إلى ملاذ للمليشيات المسلحة، مما أعاق العمل الإنساني وأدى إلى انتقادات بشأن فشل المجتمع الدولي في معالجة جذور الأزمة.(الأمم المتحدة، ٢٠٠٣)

٣– أزمة أوكرانيا بعد عام ٢٠٢٢: تجلت النجاحات في سرعة استجابة الاتحاد الأوروبي والدول الغربية، إذ تم استقبال ملايين اللاجئين الأوكرانيين ومنحهم حق الإقامة، والعمل، والتعليم في دول الاتحاد بشكل غير مسبوق، كما تم إطلاق برامج دعم مالي مباشر للأسر اللاجئة، وضمان اندماجهم المؤقت في المجتمعات المستضيفة، ومع ذلك، كشفت الأزمة عن حدود واضحة، منها التفاوت في استقبال اللاجئين بين دول الاتحاد، وتعرض بعض الفئات لتمييز مقارنة بلاجئين من مناطق أخرى، فضلاً عن صعوبة توفير حلول طويلة الأمد في ظل استمرار الحرب وعدم وضوح مستقبل العودة الطوعية.(رمضان، ٢٠٢٢، ص٣٧٧)

أوجه التشابه والاختلاف بين النماذج الثلاث : جميع الأزمات كشفت دوراً محورياً للدبلوماسية الإنسانية في توفير المساعدات الطارئة، وضمان الحماية الأولية للاجئين ، واجهت الحالات الثلاثة معوقات متشابهة مثل: محدودية التمويل، وتضارب المصالح السياسية، وصعوبة إيجاد حلول دائمة ، أظهرت أن التضامن الدولي غالباً يكون آنياً وسريعاً في البداية، لكنه يتراجع مع طول أمد الأزمة، **أما الاختلاف** في الأزمة السورية كان التركيز على إعادة التوطين الجزئي في دول بعيدة، في حين أن في رواندا تم التركيز على إنشاء مخيمات في دول الجوار الإفريقي، أما في أوكرانيا فقد جرى الدمج المباشر والسريع داخل الاتحاد الأوروبي، إن اللاجئين السوريين والروانديين واجهوا بيئات سياسية وأمنية مضطربة في دول الجوار، في حين حظي اللاجئون الأوكرانيون بدعم سياسي أوسع وحقوق شبه كاملة داخل أوروبا، أن أزمة رواندا ارتبطت بتحديات أمنية خطيرة نتيجة وجود مليشيات في المخيمات، وهو ما لم يظهر بالحدة ذاتها في سوريا أو أوكرانيا.

ثالثاً: التحديات البنيوية والسياسية

تواجه الدبلوماسية الإنسانية في إدارة أزمات اللاجئين تحديات معقدة تتجاوز البعد الإنساني المباشر لتشمل أبعاداً بنيوية وسياسية عميقة، فالأزمات المتكررة أظهرت أن محدودية الموارد، وضعف تقاسم الأعباء، وتعقيدات البيروقراطية، تقف جنباً إلى جنب مع اعتبارات سياسية متشابكة، إذ تتحول قضية اللاجئين أحياناً إلى ورقة ضغط، أو أداة في الصراعات الدولية، هذه العوامل مجتمعة تُضعف من قدرة المجتمع الدولي على بلورة استجابة فعّالة ومستدامة، وتكشف عن هشاشة البنية المؤسسية والالتزامات السياسية في مواجهة التحديات الإنسانية الكبرى.(قاسي، ٢٠٢٢)

١ –على المستوى البنيوي : تعاني المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بشؤون اللاجئين من أزمات بنيوية متراكمة تعيق أداءها، فالأمم المتحدة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الإنسانية تواجه نقصاً دائماً في التمويل، إذ تعتمد بشكل رئيس على تبرعات طوعية من الدول المانحة، وهو ما يجعل

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230145

ميزانياتها عرضة للتقلبات السياسية، والاقتصادية، هذا النقص المالي ينعكس مباشرة على نوعية المساعدات وحجمها، ويؤدي إلى تقليص البرامج التعليمية والصحية والغذائية الموجهة للاجئين، إنّ تقاسم الأعباء بين الدول يتم بشكل غير عادل؛ إذ تتحمل دول الجوار – غالباً ذات الإمكانات المحدودة – العبء الأكبر من استضافة اللاجئين، في حين تكتفي بعض الدول الغنية بدعم مالي رمزي، أو بتعهدات لا تنفذ بالكامل، وإلى جانب ذلك، فإن البيروقراطية المعقدة داخل المنظمات الدولية تؤخر سرعة الاستجابة الإنسانية، وتؤدي إلى بطء في إيصال المساعدات، أو تنفيذ برامج إعادة التوطين، كل هذه العوامل البنيوية تجعل قدرة الدبلوماسية الإنسانية محدودة أمام أزمات ضخمة تتطلب استجابة سريعة وموارد واسعة.(روابحي، ٢٠٢٢، ص٩٢)

٢ –**على المستوى السياسي** : يتداخل الجانب السياسي بشكل عميق مع العمل الإنساني في أزمات اللاجئين، فغالباً ما يتم توظيف قضية اللاجئين كورقة ضغط في الصراعات الدولية والإقليمية، إذ تستخدمها بعض الحكومات للضغط على خصومها، أو للحصول على تنازلات سياسية، واقتصادية، كذلك، فإن غياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول يحول دون تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية اللاجئين، مثل اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧، فالكثير من الدول تمارس الإعادة القسرية، أو تضع قيوداً صارمة على حرية الحركة، والعمل، والتعليم للاجئين، في خرق واضح للمعايير الدولية، يشكل تضارب المصالح بين القوى الكبرى عائقاً أمام صياغة استراتيجية موحدة لإدارة أزمات اللجوء؛ ففي حين ترى بعض الدول في استقبال اللاجئين واجباً إنسانياً وأداة لتعزيز صورتها الدولية، تنظر إليها دول أخرى من زاوية أمنية وديموغرافية تهدد استقرارها الداخلي، هذا التباين يؤدي في النهاية إلى غياب توافق دولي حقيقي، ويجعل الاستجابة للأزمات متقطعة، جزئية، ومؤقتة.(الكحلوت، ٢٠٢٢، ص١٣٥)

أما انعكاسات هذه التحديات على مستقبل إدارة أزمات اللاجئين فإن استمرار هذه التحديات البنيوية، والسياسية ينبئ بمستقبل أكثر تعقيداً في إدارة أزمات اللاجئين، فمن الناحية البنيوية، سيؤدي ضعف التمويل وتراجع التضامن الدولي إلى ازدياد اعتماد اللاجئين على المساعدات المحدودة، وإلى تدهور أوضاعهم المعيشية في المخيمات والدول المستضيفة، ومن الناحية السياسية، فإن توظيف ورقة اللاجئين في الصراعات سيُبقي الحلول رهينة للتجاذبات بين القوى الدولية، ويجعل أي إنجاز إنساني عرضة للانتكاس عند تغيّر موازين القوى، وبذلك فإن غياب معالجة شاملة ومستدامة لهذه التحديات يعني أن الدبلوماسية الإنسانية ستظل عاجزة عن الانتقال من إدارة الأزمة إلى حلّها، مما ينذر بموجات نزوح جديدة وتفاقم أزمات قائمة، مع ما تحمله من تهديدات للأمن والاستقرار الدوليين. (الكحلوت، ٢٠٢٢)

المبحث الثاني
أزمة الروهينغا ودور الدبلوماسية الإنسانية ٢٠١٧ ـ ٢٠٢٣

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230145

تُعد أزمة الروهينغا واحدة من أبرز أزمات اللجوء المعاصرة وأكثرها تعقيداً من الناحية الإنسانية والسياسية، فقد تصاعدت حدتها بشكل غير مسبوق منذ عام ٢٠١٧، حين شهدت ولاية راخين في ميانمار موجات عنف واسعة النطاق أدت إلى تهجير مئات الآلاف من مسلمي الروهينغا إلى بنغلادش ودول أخرى، هذه الأزمة لم تقتصر على كونها كارثة إنسانية، بل تحولت إلى تحدٍ دولي يختبر قدرة المجتمع الدولي على التوفيق بين مقتضيات الحماية الإنسانية وضغوط المصالح السياسية والإقليمية، وفي هذا السياق برزت الدبلوماسية الإنسانية كأداة رئيسية للتعامل مع الأزمة، سواء من خلال توفير المساعدات الإغاثية العاجلة، أو عبر التفاوض الدولي لتأمين حقوق اللاجئين، أو من خلال الضغط على حكومة ميانمار لوقف الانتهاكات وضمان عودة آمنة وكريمة للمهجّرين، ومن ثم، فإن دراسة هذه الأزمة خلال الفترة ٢٠١٧–٢٠٢٣ تمثل مدخلاً مهماً لفهم حدود وفاعلية الدبلوماسية الإنسانية في مواجهة أزمات اللجوء المعقدة والمتشابكة.(الندوي، ٢٠٠٢)

المطلب الأول
جذور أزمة الروهينغا ومساراتها

إن أزمة الروهينغا لم تكن وليدة اللحظة، بل هي نتاج تراكمات تاريخية، وسياسية، واجتماعية تمتد لعقود طويلة، فقد عانت هذه الأقلية المسلمة من التهميش الممنهج في ميانمار، عبر سياسات نزع الجنسية وحرمانهم من الحقوق الأساسية، إلى جانب تصاعد الخطاب القومي والبوذي المتشدد الذي غذّى مشاعر العداء ضدهم، ومع مرور الزمن، تحولت هذه الممارسات إلى أزمات متكررة من العنف والنزوح، لتبلغ ذروتها في عام ٢٠١٧ مع اندلاع حملات عسكرية واسعة النطاق دفعت مئات الآلاف إلى الهجرة القسرية نحو بنغلادش والدول المجاورة، وتكشف مسارات الأزمة عن تداخل العوامل الداخلية المتمثلة في سياسات التمييز والاضطهاد، مع العوامل الخارجية المرتبطة بتباطؤ المجتمع الدولي في التدخل الفاعّل، ما جعل أزمة الروهينغا واحدة من أطول وأعقد أزمات اللجوء في العالم المعاصر(إحدادن، و صالح، ٢٠٢١، ص١٨٣).

أولاً: الجذور التاريخية والسياسية والاجتماعية

١– الجذور التاريخية : ترتبط جذور أزمة الروهينغا بسياق تاريخي طويل تعاقبت خلاله عمليات هجرة وتوطين وسياسات إدارية تحت الاستعمار البريطاني ثم في ميانمار بعد الاستقلال، خلال الحقبة الاستعمارية جلبت إدارة المستعمر عمالاً ومزارعين من مناطق البنغال والهند للعمل في أراكان (ولاية راخين حالياً)، ما أدى إلى وجود مجتمعات مسلمة ذات جذور ممتدة في المنطقة، مع نهاية الحكم الاستعماري وقيام دولة بورما المستقلة عام ١٩٤٨، لم تُعطَ الهوية الوطنية للأقليات بصورة موحدة، فظهرت روايات متعارضة حول شرعية وجود الروهينغا، بعض الأطراف ترى أنهم سكان أصليون ذوو جذور تاريخية، وأخرى تصفهم بـ«المهاجرين»

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

القادمين من البنغال، هذا الخلاف السردي تحول إلى قاعدة لهشاشة وضعهم القانوني والاجتماعي، تفاقم الوضع بعد إصدار قانون الجنسية لعام ١٩٨٢ الذي حصر الأهلية في فئات عرقية محددة عملياً واستبعد الروهينغا من الاعتراف الرسمي كمواطني الدولة، ما حوّلهم إلى فئة بلا جنسية قانونية، ظرفٌ تاريخي حاسم مهدّد لاحقاً لسلسلة من أشكال التهميش والتمييز التي تراكمت عام ٢٠١٧.(أبو الخير، ٢٠١٧)

٢– الجذور السياسية : الجذور السياسية لأزمة الروهينغا تتصل بسياسات بناء الأمة التي اتبعتها السلطات في ميانمار، والتي استندت إلى نموذج قومي يُعلي من هوية البورمان والبوذية كمركزية للكيان الوطني، المؤسسة العسكرية (التي حكمت لفترات طويلة) اعتمدت على خطاب الأمن القومي لتبرير خطواتها، ورأت في الروهينغا – في بعض مراحل التشخيص الرسمي – مشكلة أمنية وهجرة غير شرعية تهدد النسيج الوطني، هذه النظرة السياسية ترسخت عبر سياسات إدارية وقانونية منعت الروهينغا من الحق في التمثيل السياسي والمشاركة في مؤسسات الدولة، وفرضت قيوداً على حريتهم في التنقل والملكية والعمل، وعلى مستوى المحيط السياسي المحلي في ولاية راخين، استُغلت المسألة أحياناً من قبل قوى محلية لأهداف انتخابية أو لتصفية حسابات سياسية، كما جرى توظيفها في لعبة توازنات بين الجيش والحكومة المدنية وبعض الأحزاب المحلية، النتيجة أن القضية انتقلت من كونها مشكلة اجتماعية إلى ساحة سياسية إذ تسوغ إجراءات القمع باسم الأمن القومي، وتُضعف أي إمكان لإيجاد حلول سياسية شاملة تضمن اندماج وحماية الروهينغا كمواطنين.(الغرباوي، ٢٠١٧)

٣–الجذور الاجتماعية : على المستوى الاجتماعي، شكّلت عناوين التمييز ، والوصم، والتمييز الديني والعرقي بيئة يومية معادية للروهينغا، طالتهم أشكال متنوعة من الإقصاء، عزلة مجتمعية، إقصاء من الخدمات الأساسية، حملات كراهية محلية أحياناً، ومشاعر تحامل متجذرة تغذيها روايات عن «الغريب» أو «المهاجر» الذي يقلق التوازن الاقتصادي، والثقافي، فقر وإهمال ولاية راخين الاقتصادية زادا من تعمّق التنافس على الموارد، ما سهّل تحويل الخلافات الاقتصادية إلى خطاب طائفي، كما برز دور جماعات مدنية دينية متشددة في تأجيج الكراهية، ونشأت شبكات من الشائعات الإعلامية والمحلية التي وظفت الحوادث الصغيرة لتسويغ أعمال انتقامية، أو تطهيرية، تضاف إلى ذلك البنية الاجتماعية المحدودة للآليات المحلية للتصالح، أو الوصول إلى العدالة، مما ترك الضحايا بلا حماية، أو منابر لتسوية المنازعات سلمياً ، وهذا كلّه مهّد لدوام الدورات العنفية المتكررة.(حجاج، ٢٠١٥، ص١١٥)

ثانياً: مسارات الأزمة

١– مرحلة التهميش القانوني والبنيوي (عقود ما بعد ١٩٤٨ وحتى عقد ٢٠١٠ تقريباً): خلال هذه المرحلة رسخت السياسات الرسمية واللوائح الإدارية، وضعية الاستثناء للروهينغا، مثل إقصاء من المواطنة الفعلية، وقيود على التنقل، ومنع من التمتع بحقوق الملكية والعمل الكاملة، لقد تحوّل الحرمان القانوني إلى

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230145

واقع يومي يترسخ عبر أجيال مثل، سجل الولادات لا يمنح أطفال الروهينغا أوراقاً تُتيح لهم الوصول إلى التعليم الرسمي أو الرعاية الصحية بحكم المواطنة، والقيود الإدارية تجعلهم عرضة للاستغلال الاقتصادي وتمنعهم من المشاركة السياسية، هذه المرحلة أهم ما فيها أنها ولدت حالة طويلة من تراكم الإحباط والغياب عن أدوات صنع القرار، إذ كبرت أزمة الهوية والحقوق تدريجياً حتى صارت أرضاً خصبة للصدامات المستقبلية.(قرنان.وسمري، ٢٠٢٢)

٢- **مرحلة التصاعد الطائفي والمحلي (أو موجات العنف المبكرة ٢٠١٢ – ٢٠١٦)** : شهدت ولاية راخين حوادث صدامات واسعة بين المجموعات البوذية والمسلمة أدت إلى موجات نزوح داخلي، غالباً ما بدأت هذه الحوادث بأحداث محلية صغيرة (حوادث عنف أو اتهامات/شائعات)، لكنها تفاقمت سريعاً بفعل شبكات من الجماعات المتشددة، والتحريض الإعلامي، وغياب آليات تعامل مؤسسية فاعلة، في هذه المرحلة تكشفت هشاشة السلم المجتمعي، المخيمات والأحياء المنكوبة صارت مساحات للمزيد من العزل، وردود الفعل المحلية شجعت بدورها سياسات قمعية لاحقة، كانت استجابات الدولة المحلية والاتحادية ضعيفة أو منحازة، ما رسخ شعور الروهينغا بأن الخطر المنظّم يهدد وجودهم.(هيومن رايتش، ٢٠١٧)

٣- مرحلة الانفجار والقمع الواسع (٢٠١٦ – ٢٠١٧ وما حولهما) : تصاعدت الحدة عندما ظهرت جماعات مسلحة من الروهينغا أبرزها جماعات مثل (ARSA) التي نفذت هجمات على مواقع أمنية، استخدمت هذه الهجمات كذريعة من قبل الجيش لشن ما وصفته «عمليات تطهير» واسعة في مناطق سكن الروهينغا، ترافقت هذه العمليات مع تقارير موثوقة عن حرق قرى بكاملها، عمليات قتل جماعي، اغتصاب، ونزع ممتلكات السكان، النتيجة كانت نزوحاً جماعياً إلى بنغلادش بمعدلات هائلة خلال أشهر قليلة، مئات الآلاف فروا، وتبدلت الأزمة من نزاع محلي إلى كارثة إنسانية عبر حدود الدول، هذه الفترة هي نقطة التحول التي جعلت من قضية الروهينغا مسألة إقليمية ودولية، ودفعت المجتمع الدولي إلى تحرّكات إغاثية وقانونية مبكرة.(الشديد، ٢٠١٥)

٤- مرحلة الاستجابة الإنسانية الطارئة وبناء المخيمات (٢٠١٦– ٢٠١٧): استقبلت بنغلادش موجات النازحين في منطقة كوكس بازار، إذ نشأت أكبر مخيمات لاجئين في العالم، تعرف بتراكم ضخم للمحتاجين إلى الحماية والخدمات، استجابة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بسرعة نسبية لتأمين الغذاء والمأوى والرعاية الصحية، لكن النطاق الضخم للحاجة واجه قيوداً لوجستية ومالية وسياسية، المشكلات تضمنت اكتظاظاً شديداً، بنية تحتية مؤقتة غير كافية، مخاطر صحية وبيئية، ونقص فرص اقتصادية للسكان، بالتوازي ظهرت تحديات في التنسيق بين الجهات الفاعلة، ومخاوف بانتحال هوية، أو تأثير عناصر مسلحة داخل المخيمات، مما زاد من تعقيد التدخلات الإنسانية.(مفوضية الأمم المتحدة، ٢٠١٧)

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

٥– مرحلة الضغوط الدبلوماسية والإجراءات القانونية الدولية (٢٠١٨– ٢٠٢٣): مع اتساع الكارثة أصبحت المسألة على جدول الأعمال الدولي، تقارير أممية ولجان تقصي حقائق وثّقت انتهاكات جسيمة، ودخلت قنوات القضاء الدولي والسياسات الخارجية للدول الفاعلة على الخط، رفعت دول ومنظمات قضايا أمام محاكم دولية، وأصدرت تدابير ضغط دبلوماسي وقيوداً على شخصيات ومسؤولين مرتبطين بالانتهاكات، بالموازاة، حاولت بعض الدول، والمنظمات الوصول إلى اتفاقات لإعادة توطين مؤقتة، أو عمليات عودة طوعية، لكن هذه الجهود اصطدمت بمشكلات ثقة بين اللاجئين والسلطات المرسلة، وبشروط غير مضمونة لسلامة العائدين، كما أثّرت عوامل جديدة لاحقاً ، مثل جائحة كوفيد–١٩ عام ٢٠٢٠ ثم الانقلاب العسكري في ميانمار عام ٢٠٢١على ديناميكية الاستجابة، فزادت التعقيدات السياسية وأضعفت فرص الحل السياسي والعودة.(العفو الدولية، ٢٠٢٤)

٦– مرحلة التعقيد المؤسسي والآفاق المسدودة (٢٠٢٠– ٢٠٢٣) : مع مرور السنوات ظلت مشكلة اللاجئين متجذرة دون حلول دائمة مثل، برامج إعادة التوطين كانت محدودة، والجهود لتثبيت حقوقهم المدنية في ميانمار باءت بالفشل، بعض المبادرات الإقليمية كترحيل طوعي أو نقل إلى مواقع بديلة مثل جزيرة بهاسان تشار في بنغلادش أثارت مخاوف حقوقية وعدت مؤقتة أو مثيرة للجدل، في حين استمرت المخاطر البيئية والاقتصادية على ساكني المخيمات، الانقلاب العسكري عام ٢٠٢١ أعاد تشكيل المشهد السياسي الداخلي في ميانمار وزاد من صعوبة التعامل مع أزمة الروهينغا على المستوى الحكومي، لأن لاحقاً لم تعد هناك جهة سياسية موثوقة قادرة على التعهّد ببرامج عودة آمنة ومستدامة، ومن ثم تحولت الأزمة إلى أزمة نزوح طويلة الأمد مع آفاق غامضة لحلها خلال المدة المغطاة (٢٠١٧—٢٠٢٣).(قاسم، ٢٠٢٥)

المطلب الثاني
جهود الدبلوماسية الإنسانية تجاه أزمة الروهينغا

مع تفاقم الأزمة الإنسانية للروهينغا منذ عام ٢٠١٧، برزت الدبلوماسية الإنسانية كأداة محورية للتعامل مع مأساة اللاجئين والمشردين، حاول المجتمع الدولي من خلال هذه الدبلوماسية التوفيق بين توفير الإغاثة العاجلة وحماية حقوق الإنسان، وفي الوقت ذاته ممارسة الضغط السياسي، والقانوني على السلطات في ميانمار لوقف الانتهاكات وضمان حق العودة الآمنة للمتضررين، وتشمل جهود الدبلوماسية الإنسانية في هذه الأزمة عدة محاور أساسية منها تقديم المساعدات العاجلة والمواد الغذائية والطبية، التفاوض مع السلطات المحلية والإقليمية لضمان حماية اللاجئين، ممارسة الضغط السياسي، والدبلوماسي على مستوى الأمم المتحدة والدول الفاعلة، فضلاً عن تعزيز الحماية القانونية ورفع الوعي الدولي تجاه انتهاكات حقوق

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230145

الروهينغا، هذه الجهود مجتمعة تبرز الدور المتنامي للدبلوماسية الإنسانية في التعامل مع الأزمات المعقدة التي تتداخل فيها الأبعاد الإنسانية والسياسية والاجتماعية.(بلقاسم، ٢٠٢٢)

أولاً: دور الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية

١– دور الأمم المتحدة: تناول مجلس الأمن الدولي أزمة الروهينغا في جلسات متعددة منذ عام ٢٠١٧، لكنه واجه انقساماً بين الدول الكبرى بسبب تباين المصالح، مما حدَّ من فاعلية قراراته، اما الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد أصدرت عدة قرارات تدين انتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينغا وتطالب حكومة ميانمار بضمان عودتهم الطوعية والآمنة ، كذلك أدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR): دوراً محورياً في توفير المأوى والإغاثة لأكثر من مليون لاجئ روهينغي في بنغلادش، وعملت على تحسين أوضاع المخيمات، ايضاً شكل مجلس حقوق الإنسان لجنة تقصي الحقائق للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها السلطات في ميانمار، والتي وُصفت بأنها قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.(ابو سعدة .رضوان ، ٢٠٢٥)

٢– دور المنظمات الإنسانية الدولية : قدّمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر(ICRC) مساعدات طبية وغذائية، وساعدت في تحسين الظروف الصحية في مخيمات اللاجئين، فضلاً عن برنامج الأغذية العالمي (WFP)عمل على توفير المواد الغذائية الأساسية للنازحين في ميانمار واللاجئين في بنغلادش، منظمة أطباء بلا حدود (MSF) أسهمت في تقديم الخدمات الصحية الطارئة خاصة في حالات سوء التغذية، والأوبئة داخل المخيمات، ومنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، ركزتا على التوثيق وكشف الانتهاكات أمام الرأي العام العالمي، للضغط على المجتمع الدولي لاتخاذ مواقف أكثر حزماً.(ابو سعدة .رضوان ، ٢٠٢٥، ص٥٧٥)

يمكن القول إن جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية كانت أساسية في التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية للروهينغا، لكنها لم تصل إلى مستوى حلّ جذري بسبب العوائق السياسية وغياب التوافق الدولي.

ثانياً: المبادرات الإقليمية

لم تقتصر جهود معالجة أزمة الروهينغا على الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية، بل امتدت لتشمل مبادرات إقليمية حاولت كلٌّ من خلالها الإسهام في التخفيف من تداعيات الأزمة، وقد برز في هذا السياق كل من رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ومنظمة التعاون الإسلامي بعدهما إطارين إقليميين معنيين بشكل مباشر، أو غير مباشر بالقضية.

١– رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) : واجهت الرابطة وضعاً معقداً بسبب عضوية ميانمار فيها، وما يفرضه ذلك من قيود ناجمة عن مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء" الذي يعدّ أحد المرتكزات الأساسية لعملها، هذا المبدأ جعل الآسيان حذرة في مقاربتها للأزمة، إذ لم تتمكن من ممارسة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230145

ضغط سياسي حقيقي على حكومة ميانمار، ومع ذلك، حاولت أن تقوم بدور إنساني عبر تفعيل "مركز تنسيق المساعدات الإنسانية" التابع لها، والذي إسهم في إيصال الإغاثة للمناطق المتضررة، إلى جانب تنظيم لقاءات إقليمية سعت للبحث في حلول عملية لعودة اللاجئين، غير أن هذه الجهود ظلت محدودة في فعاليتها، وغلب عليها الطابع الإنساني أكثر من الطابع السياسي.(حسن، ٢٠٢١، ص١٥١)

٢– منظمة التعاون الإسلامي : اتخذت موقفاً أكثر وضوحاً وصلابة تجاه أزمة الروهينغا، انطلاقاً من بعدها الإسلامي والإنساني، فقد عقدت المنظمة عدة قمم واجتماعات وزارية خصصتها لمناقشة الانتهاكات التي يتعرض لها المسلمون الروهينغا، وأكدت على ضرورة محاسبة المسؤولين عنها، وسعت المنظمة إلى تدويل الأزمة عبر مخاطبة الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، كما أنشأت صندوقاً إنسانياً لدعم اللاجئين بالتعاون مع بعض الدول الأعضاء مثل تركيا والسعودية وماليزيا، وتمثل أهم تحرك سياسي لها في رفع دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية عام ٢٠١٩ من خلال دولة غامبيا، متهمة حكومة ميانمار بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد الروهينغا، وهو ما شكّل سابقة بارزة في العمل القانوني الدولي للمنظمة.(لحمر .وحموم، ٢٠٢٢، ص٢٢١)

إن المقارنة بين المبادرتين تكشف أن الآسيان تعاملت مع الأزمة من زاوية إنسانية وبقيت مقيدة باعتبارات داخلية، بينما برز دور منظمة التعاون الإسلامي من خلال الجمع بين الدعم الإنساني والتحرك السياسي والقانوني على المستوى الدولي.

ثالثاً: تقييم النتائج بين النجاحات والاخفاقات

عند تقييم نتائج الجهود الدولية والإقليمية في معالجة أزمة الروهينغا، يمكن التمييز بين ما تحقق من نجاحات محدودة، وبين الإخفاقات التي طغت على المشهد العام للأزمة.

فعلى صعيد النجاحات (المساعدات): أسهمت التدخلات الأممية والإقليمية في توفير مستوى من الدعم الإنساني الضروري للاجئين، أدت مفوضية شؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمات طبية كـ"أطباء بلا حدود" دوراً محورياً في تأمين الغذاء والمأوى والرعاية الصحية لمئات الآلاف من اللاجئين في بنغلادش، كما أسهمت مبادرات منظمة التعاون الإسلامي وبعض الدول الأعضاء في تخفيف المعاناة الإنسانية عبر إنشاء صناديق إغاثية وتقديم مساعدات مباشرة، كما أن جهود الآسيان – وإن كانت محدودة – ساعدت على تنسيق بعض جوانب العمل الإغاثي في المناطق الحدودية، وبذلك يمكن القول إن الاستجابة الإنسانية أسهمت في منع تفاقم الكارثة الإنسانية إلى مستويات أكثر خطورة.(البشتاوي، ٢٠٢٥)

أما على صعيد الإخفاقات (غياب الحل السياسي وإعادة التوطين)، فإن الأزمة لا تزال تراوح مكانها دون معالجة جذرية، فالمجتمع الدولي أخفق في التوصل إلى تسوية سياسية تُعيد للروهينغا حقوقهم كمواطنين

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230145

في ميانمار، وظلّت حكومة ناييبداو ترفض الاعتراف بهم كمكوّن أصيل، كما فشلت الجهود في توفير آليات عملية لعودتهم الطوعية والآمنة، إذ لا تزال عودتهم مشروطة بإجراءات تمييزية تقيد حركتهم وحقوقهم المدنية، أما خيار إعادة التوطين في بلدان أخرى فقد ظل محدوداً للغاية، الأمر الذي جعل مئات الآلاف من اللاجئين عالقين في مخيمات مكتظة تفتقر إلى مقومات الحياة الكريمة.(الأمم المتحدة، ٢٠٢٥)

وبذلك نجد أن الإنجاز الحقيقي للأطراف الدولية والإقليمية اقتصر على الإغاثة الإنسانية العاجلة، في حين بقيت الأزمة من الناحية السياسية دون حل، مما يجعل نجاح الجهود محصوراً في البعد الإنساني العاجل، مقابل إخفاق واضح في معالجة جذور المشكلة وضمان مستقبل مستدام للروهينغا.

يمكن القول إن أزمة الروهينغا مثلت اختباراً حقيقياً لمدى فاعلية الدبلوماسية الإنسانية على المستويين الدولي والإقليمي، فقد أظهرت الجهود التي قامت بها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية العالمية قدرة واضحة على التخفيف من حدة الكارثة الإنسانية عبر توفير المساعدات العاجلة، لكنها كشفت حدود هذه الجهود عندما يتعلق الأمر بإيجاد حل سياسي دائم، أما المبادرات الإقليمية فقد عكست تفاوتاً في المقاربة، إذ اكتفت الآسيان بدور محدود ركّز على البعد الإنساني بسبب التزاماتها المؤسسية، في حين تبنّت منظمة التعاون الإسلامي موقفاً أكثر قوة واندفاعاً من خلال الجمع بين الدعم الإغاثي والتحرك القانوني الدولي، ومع ذلك، يبقى التقييم العام للأزمة غير مرضٍ، إذ ما زالت معاناة الروهينغا مستمرة بين مخيمات اللجوء وغياب أفق العودة الطوعية الآمنة، الأمر الذي يؤكد أن الدبلوماسية الإنسانية، على أهميتها، تظل عاجزة بمفردها عن معالجة أزمات ذات جذور سياسية وعرقية معقدة ما لم تقترن بإرادة دولية حقيقية لحل جذري ومستدام.

الخاتمة

أثبتت دراسة "الدبلوماسية الإنسانية ودورها في إدارة أزمات اللاجئين – حالة الروهينغا ٢٠١٧–٢٠٢٣" أن هذا النوع من الدبلوماسية يمثل أداة مهمة في التعامل مع الأزمات الإنسانية التي تتجاوز قدرات الدول والمنظمات على المستوى الفردي، فقد ظهر من خلال أزمة الروهينغا أن الجهود الأممية والدولية أسهمت بشكل ملحوظ في التخفيف من المعاناة الإنسانية عبر المساعدات والإغاثة، لكنها ظلت محدودة في قدرتها على معالجة جذور الأزمة ذات الطابع السياسي والعرقي، كما أن المبادرات الإقليمية بين الآسيان ومنظمة التعاون الإسلامي أوضحت تبايناً في الأدوار: الأولى مقيدة بمبادئها المؤسسية التي حدت من تأثيرها، والثانية سعت إلى تدويل الأزمة عبر المسارات الإنسانية والقانونية، وعلى الرغم من ذلك، ظل غياب الحل السياسي الشامل وإخفاق جهود إعادة التوطين أو العودة الآمنة أكبر العقبات أمام إنهاء معاناة الروهينغا، ومن هنا يتضح أن الدبلوماسية الإنسانية، مهما بلغت أهميتها، لا يمكن أن تنجح وحدها في احتواء الأزمات المعقدة دون دعم سياسي دولي وإرادة حقيقية لتسوية النزاعات.

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و(eISSN 3005-3587)
هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230145

أولا/ الاستنتاجات

١- أزمة الروهينغا أبرزت حدود الدبلوماسية الإنسانية التي نجحت في الإغاثة لكنها فشلت في تحقيق الحلول السياسية المستدامة.

٢- الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وفرت شبكات دعم مهمة للاجئين، لكنها اصطدمت بقيود سياسية داخلية ودولية.

٣- الآسيان اكتفت بدور إنساني محدود بسبب مبدأ عدم التدخل، مما أضعف تأثيرها في الضغط على ميانمار.

٤- منظمة التعاون الإسلامي تميزت بمقاربة مزدوجة إنسانية – قانونية عبر دعم اللاجئين ورفع القضية أمام محكمة العدل الدولية.

٥- غياب التنسيق بين الجهود الدولية والإقليمية أدى إلى تشتت المبادرات، ومن ثم ضعف الفاعلية الكلية.

٦- استمرار معاناة الروهينغا بين المخيمات والحرمان من العودة يعكس الحاجة إلى حلول سياسية عادلة تتجاوز البعد الإنساني المؤقت.

٧- الدبلوماسية الإنسانية تظل ركيزة مهمة، لكنها تحتاج إلى تكامل مع مسارات سياسية وقانونية لضمان نجاحها في إدارة أزمات اللاجئين

ثانيا/ التوصيات

١- تعزيز التكامل بين الجهود الإنسانية والسياسية لضمان معالجة جذور أزمات اللاجئين وليس الاكتفاء بالإغاثة الطارئة.

٢- إصلاح آليات عمل الأمم المتحدة بما يضمن تجاوز الانقسامات داخل مجلس الأمن عند التعامل مع أزمات ذات طابع إنساني وحقوقي.

٣- توسيع دور الآسيان ليشمل الضغط السياسي على حكومة ميانمار، وعدم الاكتفاء بالمساعدات الإنسانية.

٤- تمكين منظمة التعاون الإسلامي من تطوير أدوات عملية لمتابعة قراراتها وتعزيز حضورها في المحافل الدولية.

٥- إنشاء آلية دولية دائمة لإعادة التوطين والعودة الآمنة للاجئين الروهينغا، بإشراف أممي وإقليمي مشترك.

٦- تشجيع الشراكات بين المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية لتحسين كفاءة الاستجابة الإنسانية وتقليل الهدر.

٧- التركيز على التنمية المستدامة في مناطق اللجوء عبر دعم التعليم والصحة والبنى التحتية، لتقليل تبعات اللجوء طويلة الأمد.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230145

٨- تعزيز الوعي الدولي والإعلامي بالقضية لمنع تراجعها في سلم الأولويات العالمية، وضمان استمرار الدعم الإنساني والسياسي

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية

١. البوعينين، موضي مبارك ناصر. (٢٠٢٠). الدبلوماسية الإنسانية. الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية.

٢. الحسيني، ليلى محمد. (٢٠٢٠). سياسات الدولة في دعم العمل الإنساني والإغاثة الدولية. دار الشؤون الثقافية العامة.

٣. الحمادي، علي بن حسن. (٢٠٢١). الدبلوماسية وثقافة العمل الإنساني. دار كتارا للنشر.

٤. الحميدي، مصطفى إبراهيم. (٢٠١٨). آليات الدبلوماسية الإنسانية في إدارة أزمات اللاجئين. دار النهضة العربية.

٥. الزيادات، فايز محمد. (٢٠١٨). دور الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

٦. الزعبي، أمل محمود. (٢٠١٧). اللجنة الدولية للصليب الأحمر ودورها في حماية حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة. دار وائل للنشر.

٧. الشمري، عايد مطلق. (٢٠١٩). المنظمات الدولية والعمل الإنساني: دراسة في دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الإنسانية. دار الصفاء للنشر والتوزيع.

٨. العدوان، راوية محمود. (٢٠١٦). آليات تطبيق القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة. دار وائل للنشر.

٩. القحطاني، فيصل عبد الله. (٢٠٢١). العمل الإنساني للمنظمات غير الحكومية واللاجئين: دراسة تحليلية. دار الوطن للنشر.

١٠. الكحلوت، غسان. (٢٠٢٢). العمل الإنساني: الواقع والتحديات (ط. ١). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

١١. المهدي، أحمد علي. (٢٠١٨). دور الدولة في حماية اللاجئين وتعزيز الدبلوماسية الإنسانية. دار الفكر العربي.

١٢. النجار، سامية محمود. (٢٠١٩). المنظمات غير الحكومية والدبلوماسية الإنسانية: دورها في حماية اللاجئين وإدارة الأزمات. دار العلم للملايين.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

١٣. الندوي، محمد أمين. (٢٠٠٢). المسلمون الروهينغا في أراكان ومشاكلهم الجذرية وحلها. معهد أبحاث ودراسات الروهينغا.

١٤. حجاج، رانيا. (٢٠١٥). الروهينغا. دار غراب للنشر والتوزيع.

١٥. خضر، شيراز محمد. (٢٠٢٢). أصول الدبلوماسية (فريق دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، تعريب؛ ط. ١). دار الأكاديمية.

١٦. سعادي، محمد. (٢٠١٩). التدخل الإنساني في ظل النظام الدولي الجديد (ط. ١). الدار المصرية للنشر والتوزيع.

ثانياً: الدوريات والمجلات العلمية العربية

١. إحدادن، شعيب عبد الرشيد، & صالح، أسماء. (٢٠٢١). أزمة أقلية الروهينغا ومبدأ مسؤولية الحماية. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ١٤(١)، ١٨٣–٢٠٢.

٢. أبو سعدة، آيات عبد القادر بسيوني، & رضوان، ياسمين زين العابدين أحمد محمد. (٢٠٢٥). أثر الحوكمة الدولية على إدارة أزمة مسلمي الروهينغا: منظمة الأمم المتحدة نموذجاً (دراسة ميدانية). مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، ٤٥(٤٥)، ٥٤٧–٥٨٠.

٣. البشتاوي، محمد محمود. (٢٠٢٥). إبادة الروهينغا في بورما... حرب متعددة المستويات. مجلة البيان، ٤٦٥، ١٢–٢٥.

٤. بلقاسم، أحمد بن. (٢٠٢٢). مأساة الروهينغا بين جهود مجلس حقوق الإنسان وتقاعس مجلس الأمن. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ١٥(٢)، ٨٦٥–٨٨٩.

٥. الحديني، أسامة كمال عبد العزيز، الشيمي، محمد عبد العظيم، & الطيار، محمد رضا محمد. (٢٠٢٤). أزمة اللجوء السوري وأثارها على الأمن القومي العربي. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١٥(١).

http://www.jces.journals.ekb.eg

٦. اللاوندي، مروة عيد محمد. (٢٠٢٤). تحليل خطاب الدبلوماسية الإنسانية للمنظمات الدولية غير الحكومية: اللجنة الدولية للصليب الأحمر نموذجاً. المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري، ٦(١)، ٧٥٨–٧٧٨.

٧. رمضان، زينب عبد العلاء سيد. (٢٠٢٢). تداعيات الأزمة الجيوبوليتيكية الروسية – الأوكرانية على النظام العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية. مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، ٥٧، ٣٧٧–٤٠٢.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

٨. روابحي، عمر. (٢٠٢٢). حماية حقوق اللاجئين: الصكوك والآليات الدولية والإقليمية. سياسات عربية، ٤٨، ٩٢–١١٥.

٩. قاسي، عالية حورية أيت. (٢٠٢٢). الحماية الدولية للنازحين داخلياً: حماية للأشخاص أم حماية للحدود؟ سياسات عربية، ٤٨، ٤٥–٦٨.

١٠. قرنان، فاروق، & سمري، سامية. (٢٠٢٢). أزمة أقلية الروهينغا المسلمة في ميانمار: بين يوتوبيا القانون الدولي وديستوبيا الواقع. مجلة الدراسات القانونية، ٨(٢)، ٣٦–٦٥.
https://asjp.cerist.dz/en/article/196386

١١. لحمر، حميدة، & حموم، فريدة. (٢٠٢٢). اضطهاد الأقليات المسلمة في العالم غير الإسلامي وآليات مواجهتها: اضطهاد الروهينغا بميانمار أنموذجاً. المجلة النقدية للعلوم القانونية والسياسية، ١٧(١)، ٢٢١–٢٤٥.
https://asjp.cerist.dz/en/article/196127

١٢. مجيد، فارس حسن. (٢٠٢١). الموقف الدولي من قضية الروهينغا. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ١٠(٣٦)، ١٥١–١٧٠.

ثالثاً: التقارير والدراسات المنشورة

١. أبو الخير، شيماء بهاء الدين. (٢٠١٧). مسلمو الروهينغا: جذور الأزمة – التفاعلات الدولية – مقترحات الحل [تقرير]. مركز الحضارة للدراسات والبحوث.
https://www.hadaracenter.com

٢. اليوم الدولي للتفكر في الإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤ ضد التوتسي في رواندا. (٢٠٠٣). برنامج التوعية المعني بالإبادة الجماعية ضد التوتسي لعام ١٩٩٤ في رواندا والأمم المتحدة. https://www.un.org/ar/preventgenocide/rwanda

٣. منظمة هيومن رايتس ووتش. (٢٠١٧). التقرير العالمي عن بورما: انتهاكات ضد أقلية الروهينغا ٢٠١٢–٢٠١٦.

رابعاً: المقالات الإلكترونية والمواقع الإخبارية

١. الغرباوي، ياسر. (٢٠١٧، سبتمبر ٩). الفرار من الموت، جذور خفية لمأساة الروهينغا. تنويرة.
https://www.tanaowa.org/site

٢. الشديد، طارق. (٢٠١٥). الروهينغا في ميانمار: الأقلية الأكثر اضطهاداً في العالم.
https://dawa.center/file/3435

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

٣. قاسم، محمد. (٢٠٢٥، أبريل ٢١). في ظلال الرماد والنسيان: الروهينغا بين نيران الحرب ومآسي اللجوء. التلفزيون العربي.
https://www.alaraby.com/opinion

خامساً: الوثائق الرسمية والإصدارات المؤسسية الدولية

١. United Nations. (٢٠٢٥، مارس ٢٤). عواقب وخيمة.. كيف سيؤثر خفض تمويل المساعدات على الروهينغا؟ أرم نيوز. https://www.eremnews.com/new
٢. مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR). (٢٠١٧، أكتوبر ١٦). بيان مشترك حول أزمة اللاجئين الروهينغا. https://www.unhcr.org/ar/59e647c44
٣. منظمة العفو الدولية. (٢٠٢٤، أكتوبر). مجتمع الروهينغا يواجه أكبر تهديدات منذ ٢٠١٧.
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/10/myanmar-bangladesh-rohingya-community-facing-gravest-threats-since-2017

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0